وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد العراقي

بحث مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة

رباب عبدالعظيم سلمان

بإشراف

م.م أحمد صالح

1445هـ **2024م**

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ))

سورة الحجرات الآية13

الاهداء

الى خير البرية ومعلم البشرية سيدنا محمد (صلى الله عليه وعلى اله وسلم) الى كل من ساهم في خدمة هذا الدين ونشره والدفاع عنه.

الى والديّ ... حفظهما الله وامد الخير عمريهما الذان كانا خير معين بعد الله عز وجل في تشجيعي المعنوي والمادي وتعبا من اجل ان اصل الى ما وصلت عليه الان فجزاهم الله خير الجزاء.

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين

إخــواني وأخواتي

إلى كل من ساعدني ولو بحرف في حياتي الدراسية...

إلى هؤلاء جميعاً: أهديكم هذا العمل

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته والحمد لله الذي ذُلّ كل شيء لعزته والحمد لله الذي خضع كل شيء لملكه والحمد لله الذي استسلم كل شيء لقدرته والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

فبعد ...

فان واجب العرفان بالجميل يملي علي ان اقدم عميق شكري وامتناني للمشرف على البحث:

م.م أحمد صالح

لما له من فضل ودور في إتمام البحث وهذا من خلال توجيهات سديدة والقيّمة المساعدة الفعلية.

ونتقدم بجزيل شكرنا وتقديرنا لكل من ساعدنا على اتمام هذا البحث .

اللهم إنا نسألك علماً نافعاً وعملاً متقبلاً ورزقا طيبا .

المستخلص

يعد القطاع المصرفي من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أي بلد، حيث يقوم بتوفير التمويل والخدمات المالية للقطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي. وفي ظل التحديات التي تواجه العراق في مجالات مختلفة فقد احتلت البنوك والمؤسسات المالية المركز الرئيسي في النظام المالي العراقي. لذلك، يتجاوز أهمية التطور المصرفي إلى الأبعاد الاقتصادية الأوسع، حيث يعتبر قطاع المصارف عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام، لكن على الرغم من ذلك يعاني القطاع المصرفي في العراق من عدة مشكلات وضعفات تحول دون تحقيق إمكاناته الكاملة، وتشمل هذه المشكلات قلة التغطية المصرفية للسكان، وضعف التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وانخفاض مستوى التطور التكنولوجي والابتكار في الخدمات المصرفية. ويهدف هذا البحث إلى قياس أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2012 إلى 2022 وتحديد أهم التحديات التي تواجه تطور هذا القطاع، وإبداء بعض التوصيات لتحسين أدائه.

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الاية	أ
2	الاهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	قائمة المحتويات	هـ
5	المقدمة	1
6	**المبحث الاول: منهجية البحث**	**2**
7	اولا: أهمية البحث	2
8	ثانياً: مشكلة البحث	2
9	ثالثاً: فرضية البحث	3
10	رابعاً: أهداف البحث	3
11	خامساً: منهجية البحث	3
12	سادساً: حدود البحث	3
13	سابعاً: الدراسات السابقة	4
14	المبحث الثاني: القطاع المصرفي (المفهوم والاهمية والاهداف)	6
15	**القطاع المصرفي**	6
16	اولاً: مفهوم القطاع المصرفي	6
17	ثانياً: الاهمية الاقتصادية للقطاع المصرفي	7
18	ثالثاً: الخدمات التي تقدمها المصارف	9
19	رابعاً: أهداف القطاع المصرفي	12
20	المبحث الثالث : التنمية ومؤشرات تطور القطاع المصرفي	14
21	**المطلب الاول: التنمية الاقتصادية في العراق**	14
22	اولا: مفهوم التنمية الاقتصادية	16
23	ثانياً: نظريات ومقومات حدوث التنمية الاقتصادية	18
24	ثالثاً: دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية	19
25	**المطلب الثاني: مؤشرات تطور القطاع المصرفي في العراق**	20
26	الاستنتاجات والتوصيات	22
27	قائمة المصادر	23

المقدمة

تلعب المصارف بأنواعها الحكومية والخاصة دوراً أساسياً في بناء اقتصاد أي بلد، وتسهم بشكل كبير في تطويره وتجديده وتوصيله بالاقتصاد العالمي، وتعزز أيضاً تنمية مشاريع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، وفي العراق، يكتسب القطاع المصرفي أهمية استثنائية في ظل التحديات المتعددة، من توترات سياسية وأمنية إلى انخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا، التي تؤثر سلباً على الأداء المالي والاقتصادي.

التطور المصرفي في العراق يُعد أمراً حيوياً لدعم النشاط الاقتصادي وتعزيز مؤشرات النمو، يسهم تطوير القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات والإنفاق وتحسين توزيع الثروة في الاقتصاد الوطني، ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات تشمل التغطية المصرفية المحدودة وقلة التطور التكنولوجي والتنظيمي في الخدمات المصرفية. هذه التحديات تستلزم استخدام تقنيات الابتكار الحديثة، وبخاصة في مجال التكنولوجيا المالية، لتحسين جودة الخدمات وتعزيز الكفاءة، ولكن، يعاني القطاع المصرفي في العراق من عدة مشكلات وضعفات تحول دون تحقيق إمكاناته الكاملة في دعم النشاط الاقتصادي وتحسين مؤشرات النمو. وتشمل هذه المشكلات قلة التغطية المصرفية للسكان حيث لا يزال نحو 80% من سكان البلاد خارج نطاق خدمات المصارف. فضلا عن ذلك، تشمل هذه المشكلات انخفاض مستوى التطور التكنولوجي والابتكار في الخدمات المصرفية، حيث يعتمد معظم المصارف على نظام مصرفي تقليدي لا يستجيب ، للاحتياجات والتوقعات المتغيرة للزبائن، ويعود ذلك إلى وجود مشكلات عدة منها الهيكلية والتشريعية والتنظيمية وحتى الثقافية والتي تؤثر على أداء وتطور القطاع المصرفي في البلاد. وهذا يتطلب استخدام تقنيات الإبداع والابتكار الحديثة، وخاصة في مجال التكنولوجيا والمعلومات الرقمية، يعد عاملا مهما في بناء الاقتصاديات الحديثة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، كما إن تبني الصيرفة البنوك والمؤسسات المالية لتلك التقنيات يساعدها على تحسين خدماتها وتقليل التكاليف وزيادة كفاءتها، وهذا يجعلها قادرة على تحقيق مزايا تنافسية في سوق المال والأعمال العالمي. يتطلب تطوير القطاع المصرفي في العراق التغلب على العقبات التشريعية والهيكلية، وزيادة التغطية المصرفية للمواطنين وتعزيز التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يمكن للتكنولوجيا المالية أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق هذه الأهداف من خلال تحسين توافر الخدمات المصرفية وتعزيز الابتكار في القطاع.

المبحث الاول
منهجية البحث

اولا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كل مما يأتي:

1- يعتبر القطاع المصرفي من المؤسسات الداعمة للاقتصاد الوطني العراقي.
2- أهمية القطاع المصرفي في تحقيق ودعم التنمية الاقتصادية في العراق.

ثانياً: مشكلة البحث:

يتم التركيز في مشكلة البحث على التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد العراقي، وتشمل الفجوة في الخدمات المصرفية المتاحة للمواطنين، ونقص التمويل المتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم قدرة النظام المصرفي التقليدي على التكيف مع التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية. في ضوء ذلك تتمثل مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن سؤال البحث الرئيسي وهو: ما هو دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد العراقي؟ وسؤال فرعي هو: ما هي أهم التحديات التي تواجه تطور قطاع المصارف في العراق؟.

ثالثاً: فرضية البحث:

يفترض هذا البحث وجود علاقة إيجابية بين دور القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية في العراق خلال فترة البحث حيث يسهم تطور قطاع المصارف في زيادة التمويل للاستثمارات والإنفاق، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة مستوى التنافسية، وتعزيز استقرار نظام المال والنقد.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- تحديد أهم التحديات التي تواجه تطور القطاع المصرفي في العراق، وإبداء بعض التوصيات لتحسين أدائه وتعزيز دوره في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

2- تقديم اقتراحات وتوصيات لإدارات المصارف العراقية بضرورة تقديم خدمات موجهة ومتنوعة لتمويل انشطة القطاعات الاقتصادية.

خامساً: منهجية البحث:

يستند البحث إلى استخدم المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية في هذا البحث، فاستخدمنا الجانب الوصفي في طرح بعض المفاهيم مثل القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي وغيرها، أما الجانب الوصفي التحليلي عند إبراز دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي، أما عن الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات، فاعتمدنا علي استنباط معلومات من تقارير ومواقع الكترونية.

سادساً: حدود البحث:

1- الحدود المكانية: يشمل حدود البحث القطاع المصرفي في جمهورية العراق
2- الحدود الزمانية: يتحدد بالفترة الزمنية (2012 – 2022).

سابعاً: الدراسات السابقة:

1- دراسة (حمزة، 2015) بعنوان (الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية التمويل وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، وتحديد مصادر التمويل والتعرف على ماهيتها، ومن ثم دراسة هيكل الجهاز المصرفي العراقي، والتعرف على بعض مؤشراته ذات العلاقة بالنمو، ودراسة كفاءة الجهاز المصرفي العراقي من خلال بعض المؤشرات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الائتمان المقدم من المصارف التجارية هو في تصاعد مستمر خاصة المقدم إلى القطاع الخاص، وهذا يدل على إدراك المصارف التجارية لأهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية، كما أن هناك انخفاض في مؤشرات التنمية المالية لدى الجهاز المصرفي العراقي، كما أن الائتمان الممنوح

من القطاع المصرفي للقطاع الخاص له أثر قوي وايجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

2- دراسة (المعموري، 2021) تستكشف هذه الدراسة تأثير الائتمان المصرفي على عدد من متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2019.

وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات الائتمان المصرفي والمتغيرات المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي في العراق. يمكن أن تشمل هذه المتغيرات نسبة الإقراض المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الديون العامة، ومؤشرات العجز المالي، وغيرها من المؤشرات المالية والاقتصادية. من خلال تحليل البيانات واستخدام منهجيات إحصائية، ستحاول الباحثة تحديد إلى أي مدى يمكن للائتمان المصرفي أن يؤثر على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق. سيتطلب ذلك تقديم نتائج واستنتاجات قائمة على التحليل الاحصائي والبيانات المقدمة.

هذه الدراسة قدمت مساهمة مهمة لفهم العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستقرار الاقتصادي في السياق العراقي، مما قد يساهم في توجيه السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل.

3- دراسة (الغالبي وعطشان، 2009) تناقش هذه الدراسة الأثر المحتمل للجهاز المصرفي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق.

تهدف الدراسة إلى تحليل وفهم كيفية تأثير الجهاز المصرفي على استقرار الاقتصاد في العراق. تم استخدام مجموعة متنوعة من المتغيرات المتعلقة بالجهاز المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق. تم استخدام البيانات الزمنية لإجراء تحليلات إحصائية تُظهر العلاقة بين هذه المتغيرات وكيفية تأثيرها المحتمل على الوضع الاقتصادي.

أوضحت الدراسة أن الجهاز المصرفي يمكن أن يكون له تأثير كبير على استقرار الاقتصاد في العراق. وتشير النتائج إلى أهمية دور البنوك والمؤسسات

المالية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال توجيه الاستثمارات ودعم النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني

القطاع المصرفي (المفهوم والاهمية والاهداف)

القطاع المصرفي:

يعد القطاع المصرفي بمثابة العمود الفقري لاقتصادات الدول النامية وهو الامر الذي يتطلب ان يكون هذا القطاع على درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية لضمان مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي بتلك الدول. لذا أصبح تقييم اداء القطاع المصرفي والتحقق من مدى كفاءته قضية استراتيجية من اجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل خاصة في وجه الصدمات المالية والاقتصادية[1].

ويعد الأداء الفعال لأي قطاع مصرفي أداة هامة لتعزيز التنمية، حيث يساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية وتغطية حاجيات التنمية المحلية، ورغم أهمية هذا القطاع الكبيرة الا أنه لم يلق اهتمام كافي وفعال من طرف السلطات والحكومات المتعاقبة مما أدى الى إخفاء دوره كوسيط مالي ومحرك أساسي لعجلة الاقتصاد في البلد، ومن خلال ما سبق سوف نبين ما هو مفهوم أهمية وأهمية هذا القطاع:

اولاً: مفهوم القطاع المصرفي:

تنوعت التعاريف الخاصة بالقطاع المصرفي باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم عملها والتي تتباين من دولة إلى أخر ، وأيضاً باختلاف طبيعة نشاط تلك المصارف وشكلها القانوني، لذا فإن من الصعوبة ايجاد تعريف شامل على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها، ولعل التعريف الأوسع انتشاراً للمصرف هو المؤسسة التي تتخذ من التجارة في النقود حرفة لها.

1- ابو طير نبيل، المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة باجي مختار، ص92، 2011

كما يعرف المصرف على أنه "المؤسسة التي تقدم الى الأفراد المال بحسب الطلب وكذلك يقوم الأفراد بإيداع اموالهم لديه عندما يرغبون بذلك أي إنه يمارس عملية قبول الودائع ومنح القروض[1].

وبعد القطاع المصرفي قناة أساسية لتحقيق اهداف السياسات الاقتصادية المتمثلة في الاستقرار والنمو، فعند قيام البنك المركزي يطرح الـ السندات الحكومية في السوق المالية فإنه يقوم في التأثير في السيولة النقدية وخفض عرض النقد ومن ثم ارتفاع اسعار الفائدة لخفض الطلب على الائتمان والذي يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم في الاقتصاد القومي، وبالعكس عند قيام البنك المركزي بشراء السندات بهدف التأثير في سيولة المصارف واحتياطاتها لرفع قدرتها على خلق النقوق النقود ما يزيد من امكانيتها في زيادة منح الائتمان بسب زيادة حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية وتوفير النقود ومن ثم زيادة عرض النقد المعروض النقدي وحجم السيولة المحلية الإجمالي[2].

وشهد القطاع المصرفي العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي من جهة ، ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخري، وحيث ظهرت عدة تعاريف للمصارف و تتركز هذه التعاريف حول نقطتين أساسيتين:

- اعتبار المصرف المنشأة المالية التي تأخذ من المتاجرة في النقود حرفه لها؟
- اعتبار المصرف حلة وصل بين الأموال التي تبحث عن استثمارات وبين المستثمرين الذين يبحثون من أموال لتمويل استثماراتهم.

ثانياً: الاهمية الاقتصادية للقطاع المصرفي:

إن القطاع المصرفي يؤدي دوراً كبير الأهمية في خدمة القطاعات الاقتصادية كالمالية والانتاجية , وذلك من خلال الوسائل والامكانيات التي يملكها لتجميع الاموال والاصول النقدية من مصادرها المختلفة وذلك لإعادة استثمارها واستخدامها في

1- راوية عمراني، دور القطاع المصرفي في تحقيق نمو اقتصادي، شهادة ماستر، علوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة، ،ص20 ، 2014.

2- عبدالكريم ابراهيم محمد، "اهمية ودور القرارات المصرفية والقوانين والتشريعات الحكومية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، بحث مقدم الي المؤتمر السنوي الثاني بعنوان (التشريعات المالية واثرها علي الاقتصاد القومي)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص8، 2014.

العديد من المجالات الاقتصادية, لتحقيق العديد من الاهداف مثل تشجيع الاستثمار وعمليات الادخار لدى الافراد وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

ويقوم القطاع المصرفي بعملية تمويل المشروعات المالية من خلال أموال العملاء ومشاركاتهم وإقراضهم وتمويل جزء او كل من مشروعاتهم , طبقا لقناعة المصرف بجدوى الاستثمار وايضا اهميته للفرد او للمجتمع, وللمصارف دوراً هاما في معالجة الازمات والمشكلات الاقتصادية[2].

وأن المصارف لها أهمية في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة , وأن أهم ما يميز النشاط المصرفي هو تعامله بالنقد , وأن النقود هي مادته الأولية متمثلة بالودائع ,وفي الوقت نفسه منتجها النهائي القروض والائتمانات النقدية المختلفة وتكون النقود هي المادة الأساسية لخدماته متمثلة بأشكال الائتمان غير النقدي و عمليات التحويل و سداد الالتزامات , حتى الخدمات الاستشارية تكون النقود اساسها الاول[3].

وللقطاع المصرفي أهمية كبيرة:

1- وساطة مالية :

ان عمل المصارف يتركز في منح الائتمان وقبول الودائع وحفظ الاموال , وعليه فأن المصرف يؤدي دور الوسيط بين اولئك الذين لديهم فائض من الأموال , و بين اولئك الذي بحاجة الى تلك الأموال , وبذلك تؤدي المصارف دوراً كبيراً في عملية (وساطة مالية) بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين (جمهور), ومن غير المتوقع أن يقوم المستهلكون بأنفاق كل ما يحصلون علية من أجور نقدية حيث يميل بعضهم الى الادخار , ومن ثم سوف تنخفض مشترياتهم من السلع التي تنتجها الوحدات الانتاجية[4].

1- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي , إدارة البنوك التجارية , الطبعة الأولى , دار غيداء للنشر والتوزيع , عمان – الأردن، ص13 , 2015

2- عبد السلام محمد خميس , محمد عبد الوهاب العزاوي , نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي , ط1، ص17, الذاكرة للنشر والطباعة , بغداد , 2014.

3- سالم محمد عبود , تقويم اداء المصارف التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ,ص93، العدد 5, المجلد 3, 2013.

4- صادق راشد الشمري , إدارة العمليات المصرفية : مداخل وتطبيقات , ط1 ، ص22 , دار اليازوري العلمية , الاردن , 2014

هذا سيؤدي الى آثار عكسية على ايرادات تلك الوحدات , كما يؤدي الى توقف الوحدات الانتاجية وانهيار الاقتصاد , ويكون لقاء هذه الوحدات في سوق رأس المال الذي يتم فيه الاقراض والاقتراض طويل الاجل.

2- الربحية والأمان:

إن الربحية تبقى الاهمية الاساسية والهدف الاساسي الذي تنشده ادارة اي مصرف أو مؤسسة مالية من اجل البقاء وارضاء مالكي أو اصحاب رؤوس الاموال, ويجب على المصرف أن يتأكد بأن اموال مودعيه تم توظيفها بالشكل السليم والأمين الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب وتحقيق الهدف الأسمى وهو البقاء والنمو.

لذلك يسعى المصرف الى توجيه الاستثمار الى المصادر التي تحقق اعلى ارباح ممكنة , ليتمكن من سداد الفوائد المستحقة للمودعين , ولتحقيق معدلات ارباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لدعم المركز المالي للمصرف , وتوزيع الأرباح لأصحاب رأسمال المصرف, ولابد من التوازن بين الربحية ودرجة المخاطرة[1].

3- تقديم الخدمات المصرفية:

للمصارف أهمية كبيرة في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة والمتنوعة للزبائن ومنها الخدمات غير المنظورة ، معتمدة على اساليب الاتصال المختلفة التي تضمن اعلى درجات الاقناع , علاوة على رسم صورة طيبة للمصرف في اذهان الزبائن , وتقديم خدمات متميزة وجذابة[2]

ثالثاً: الخدمات التي تقدمها المصارف[3]:

أ. قبول الودائع :

تعد من الوظائف الاساسية والمهمة للمصارف , حيث تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف او تقريباً (75%) من هذه المصادر وتظهر أهميتها للمجتمع والاقتصاد الوطني كونها تعتبر مصادر محلية لتمويل المشاريع دون الحاجة الى الاقتراض وكذلك تسهيل عملية الدفع

1- محمد الصيرفي , ادارة العمليات المصرفية العادية -غير العادية الالكترونية , ط1 ، ص26, دار الفجر - للنشر والتوزيع , القاهرة , 2016

2- علي حسين نوري , أثر حقوق المساهمين على ايراد الخدمات المصرفية حالة دراسية من المصارف – العراقية , مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث ,ص73 ، العدد 1 , المجلد 4 , 2018

3- حليمة ناجي , دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية , رسالة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , الجزائر، ص14 , 2015

الناتجة عن التبادل التجاري وتشجيع الادخار والاستثمار وتصنف الى أنواع عدة ومن اهم أنواعها (ودائع لأجل , ودائع جارية , ودائع بإخطار , ودائع الادخار) وحسب الحركة (الودائع الخاملة والنشطة) وحسب المنشأ (ودائع أولية ومشتقة) وبرغم تنوع اشكال الودائع الان ان الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية تشكلان الجزء الرئيس من هذه الودائع[1]:

ب. تقديم القروض :

وهو ما يعرف بمنح الائتمان , تقوم المصارف بتقديم مبلغ لمدة معينة لأحد العملاء مقابل قيام العملاء بالالتزام بالشروط وضمانات معينة ودفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق عليه , وتتنوع القروض الى (قروض بدون ضمان , قروض بضمانات مختلفة , قروض بضمان شخص) [2].

وتعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيس للمصارف التجارية ومصدراً مهماً من مصادر الحصول على الأرباح من خلال الفوائد التي تتقاضاها على هذه القروض. وتبرز أهمية القروض على مستويات عدة ومنها على المستوى القومي حيث تلعب دوراً اساسياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة ، لإسهامها الفاعل في تنشيط التعاملات الاقتصادية المختلفة (إنتاجية وخدمية وتجارية ، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة لفسح المجال لها للدخول في الأعمال ومنافسة المشاريع الكبيرة.

وتعد القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجي لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم وكذلك فأن القروض تمثل الجانب الأكبر من قيمة أصول أي مصرف لذلك بقيت هذه الوظيفة جزءاً رئيساً من عمل المصارف وحتى سنوات قليلة مضت حيث بدأت المصارف تستخدم مفاهيم أوسع من

1- أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري، ط2، ص162، دار وائل للنشر، 2005.

2- علي حسين نوري , أثر حقوق المساهمين على ايراد الخدمات المصرفية حالة دراسية من المصارف – العراقية , مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث ,ص75 ، العدد 1 , المجلد 4 , 2018

مفهوم منح القروض الى مفهوم او وظيفة استثمار موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة[1].

ج. الاستثمار

وهو عملية توظيف الأموال المتوفرة لدى المصرف المملوكة او المستلمة من جهات أخرى في أنشطة معينة من خلال منحها للآخرين لتشغيلها بقصد تحقيق عوائد معينة تفوق تكلفة الحصول على هذه الأموال ، وللاستثمار أهداف عدة منها[2]:

1- الحفاظ على الموجودات المادية والمالية التي يملكها المستثمر أو يحق له التصرف بها .
2- استمرار الحفاظ على السيولة النقدية . لتغطية النفقات الجارية وعمليات التشغيل والتطوير
3- توظيف الأموال الفائضة عن الحاجة بما يحقق الفوائد للأفراد والمؤسسات والمجتمع .

د. خصم الاوراق التجارية :

وتعد من أهم الوظائف وتزداد أهميته بزيادة المعاملات الآجلة بين الافراد , فالتاجر يبيع بأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات مستقبلية مقابل مبيعاته , وفي حال احتياجه للمال سيلجأ للمصرف ليخصمها له , ويحصل التاجر على مبلغ أقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ الاستحقاق الكمبيالة , ويستفيد المصرف من سعر الخصم في تاريخ استحقاق الكمبيالة .

ه. ويقوم المصرف بالتعامل بالأوراق المالية سواء لصالح العملاء او لصالحه , ويقوم باستبدال العملات الوطنية بالأجنبية والعكس.

وتعد المصارف المتمثلة بالبنك المركزي والمصارف المتخصصة مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي , من خلال تحويل المدخرات الى استثمارات , ويقوم

1- صادق راشد الشمري , إدارة العمليات المصرفية : مداخل وتطبيقات , ط1 ، ص25 , دار اليازوري العلمية , الاردن , 2014
2- أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري، ط2، ص162، دار وائل للنشر،، ص168.

القطاع المصرفي بإقراض الاموال الى القطاعات المختلفة التي تكون بحاجة الى الاموال لتمويل مشاريعها[1]، وتقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع التي تكون بحاجة الى السيولة المالية لإتمام استثمارها , ومن ثم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الانتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية , ومن ثم تطوير مستوى الرفاهية في المجتمع.

رابعاً: أهداف القطاع المصرفي:

ومن الاهداف التي تسعى البنوك والمؤسسات المالية إلى تحقيقها لتحقيق النمو والاستدامة في بيئة الأعمال المتغيرة[2]:

1- تعزيز النمو الاقتصادي:

يلعب القطاع المصرفي دورًا هامًا في تمويل الأفراد والشركات لتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير رأس المال اللازم للاستثمار وتوسيع الأعمال.

2- تحقيق الاستقرار المالي:

يهدف القطاع المصرفي إلى تعزيز الاستقرار المالي من خلال توفير خدمات مالية آمنة وموثوقة، وإدارة المخاطر بشكل فعال لضمان استدامة النظام المالي.

3- تعزيز التمويل الشخصي والاستثمار:

يسعى القطاع المصرفي إلى تعزيز التمويل الشخصي والاستثمار من خلال تقديم خدمات توفير واستثمار تلبي احتياجات العملاء بما يساعدهم على تحقيق أهدافهم المالية.

4- تقديم خدمات مالية:

يهدف القطاع المصرفي إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للعملاء مثل فتح حسابات بنكية، منح القروض والتمويل، تقديم خدمات الاستثمار، وإدارة الثروات[1].

1- ازهار عبد صبار , أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000 - 2012) , مجلة الادارة والاقتصاد ,ص271، العدد 11 , المجلد 3 , 2013

2- سالم محمود عبود، تقويم اداء المصارف التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي ، دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادي، العدد5 ، المجلد3، ص35، 2022.

5- تحقيق الربحية:

كون البصيرة الاقتصادية جزءًا أساسيًا من نشاط القطاع المصرفي، فإن تحقيق الربحية يعد هدفًا مهمًا للبنوك والمؤسسات المالية لضمان استمراريتها وتطوير خدماتها[2].

وان الأهداف الاستراتيجية للمصارف تتضمن عدة جوانب رئيسية، منها[3]:

1- **تعزيز التحول الرقمي:** تهدف المصارف إلى تطوير وتحديث تكنولوجيتها ونظمها الافتراضية لتلبية احتياجات العملاء وتحسين تجربة المستخدم وراحته.
2- **تعزيز التواجد الدولي:** تسعى المصارف إلى توسيع نطاق عملياتها والتوسع في الأسواق الدولية لتحقيق نمو وازدهار أكبر.
3- **تعزيز الشمول المالي:** تهدف المصارف إلى تقديم خدمات مالية لأكبر عدد ممكن من الأفراد والشركات، وتقديم حلول مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة للفئات غير المصرفية[4].
4- **تحقيق التنمية المستدامة:** تسعى المصارف إلى دعم المشاريع والاستثمارات البيئية والاجتماعية من خلال توفير التمويل والدعم المالي لها.
5- **تحسين إدارة المخاطر:** تهدف المصارف إلى تحسين إدارة المخاطر المالية والتقليل من تعرضها للمخاطر المحتملة من خلال تطبيق أفضل الممارسات والسياسات[5].

1- ازهار عبد صبار، اثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000 – 2012) مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد11 ، المجلد 3، ص25، 2013.

2- هدى هلال حسين، دور الجهاز المصرفي غي تقليص عجز الموازنة الاتحادية العراقية باستخدام حوالات الخزينة، دبلوم عالي، جامعة بغداد ، ص50، 2018.

3- راوية عمراني، دور القطاع المصرفي في تحقيق نمو اقتصادي، شهادة ماستر، علوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة، ص70، 2014.

4- خالد أمين عبدالله، ادارة النشاطات المصرفية المحلية والدولية،ص73 ، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

5- لطيفة محمد سليمان، اثر التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات التجارية ، السودان، 2010، متاح على الموقع الالكتروني، .

6-**تعزيز الابتكار والتطوير:** تسعى المصارف إلى تعزيز ثقافة الابتكار والتطوير داخل منظماتها لتقديم خدمات مالية جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل.

المبحث الثالث
التنمية ومؤشرات تطور القطاع المصرفي في العراق

المطلب الاول: التنمية الاقتصادية في العراق:

ان ظهور وتطور مفهوم للتنمية الاقتصادية قد مر بالعديد من المراحل حيث تطور المفهوم نتيجة تغير الأنظمة السياسية ,إلى جانب ظهور عدد من الأزمات الاقتصادية التي أثرت على عدة دول مما دفع عدد من المفكرين بالبحث عن تعريف محدد للتنمية الاقتصادية من خلال ربطها بعدد من المؤشرات الاقتصادية سواء كان الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد من هذا الدخل أو غيره من المؤشرات المادية ,أو من خلال الاهتمام بالجانب الاقتصادي فقط من التنمية مما جعل الدول النامية تنشغل فقط بالتركيز على الجوانب الاقتصادية في مجتمعاتها حتى تستطيع اللحاق بالدول الصناعية الكبرى حتى وإن كانت هذه الدول النامية تتوازن على المستوى الثقافي أو الاجتماعي مع الدول المتقدمة، لذا في هذا المطلب سوف نبين ما يأتي:

اولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

بدأ عدد من مفكري الاقتصاد بتعريف التنمية الاقتصادية وفقا لعدد من المعايير ومنها معيار ان التنمية الاقتصادية لديها أهداف اقتصادية ومعيار التغيرات التي تطرأ

على هياكل الدولة وتحديد الهيكل الاقتصادي حيث أن التنمية الاقتصادية وفقا لهذا المعيار هي[1]:

- مجموعة من الاجراءات والتدابير والسياسات التي تعتمدها الدولة وتتمثل في تغيير تركيب وهيكل اقتصاد الدولة الوطني وذلك رغبة في الوصول إلى زيادات سريعة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة وتكون شاملة ومحققة استفادة للغالبية العظمى من المواطنين.
- مجموعة من المحاولات التي تستهدف بالأساس تغيير شكل الهيكل الاقتصادي للدولة مما يؤدي إلى تحسينات في الوضع النسبي لرأس مال الدولة بما يمكن من الاستفادة منه بأقصى درجة ممكنة[2].

وينطلق معيار اخر في تعريف التنمية الاقتصادية من الحديث عن كون التنمية الاقتصادية لديها أهداف اقتصادية في المقام الأول وبذلك وفقا لهذا المعيار تكون التنمية الاقتصادية هي[3]:

- مجموعة من الاجراءات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تستهدف حدوث تغيير جذري في كيان الدولة الاقتصادي بما يضمن وجود زيادات حقيقية في الناتج الإجمالي تستطيع عمل زيادة في دخل الافراد الحقيقي مع وجود توزيع عادل لهذه الزيادة بين مختلف طبقات المجتمع[4].
- عملية تشمل تغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تستهدف تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصاد الدولة بهدف تحسين مستوى معيشة المواطن .

1- صالح الصالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر للنشر، ط1، ص88 ، 2006.
2- صالح الصالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، مصدر سابق، ص89.
3- كمال بكري ، مبادئ الاقتصاد، ط1، الدار الجامعية، بيروت، ص47، 2011.
4- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، ط1، ص185، القاهرة، 1980.

ويشير معيار أخير في تعريف التنمية الاقتصادية إلى التنمية من منظور كونها عملية حضارية تستطيع تحقيق نمط خاص ومتفرد بعيدا عن التقليد وبالتالي يمكن التحرر من التبعية للخارج ومن هنا نجد أن التنمية وفقا لهذا المعيار تعني[1]:

- عملية مجتمعية شاملة وواعية تستهدف استخدام موارد الدولة في تحقيق أهداف المجتمع سواء كانت الإنتاجية أو التوزيعية من أجل الوصول إلى تحويل هيكلي يمكن من خلاله زيادة الإنتاج وهو ما سوف يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط إنتاج الفرد وبالتالي زيادة قدرات المجتمع .
- عملية تسعى للوصول إلى كيان جديد ليس فقط على المستوى الإنساني ولكن على مستوى علاقات الافراد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يشعر خلالها الافراد بحضارة وتطور وإبداع وبالتالي يسود الرخاء داخل المجتمع
- عملية يتم من خلالها التحول من وضع التخلف إلى وضع التقدم وما يشمله ذلك من حدوث تغيير جذري في هيكل الدولة الاقتصادي ومنها ينطلق الاقتصاد إلى مرحلة جديدة من النمو يصل فيها الاقتصاد إلى إحداث تغيرات في كل القطاعات المختصة بالإنتاج والخدمات المنتجة في ظل وجود زيادة وتغيير حقيقي في هيكل توزيع الدخل القومي بشكل يكون في مصلحة الفقراء[2].

ثانياً: نظريات ومقومات حدوث التنمية الاقتصادية:

1- نظريات التنمية الاقتصادية:

هناك عدد من النظريات التي تم استخدامها من أجل تفسير عملية حدوث التنمية الاقتصادية، وقد بدأت نظريات التنمية في الظهور منذ ما قبل الحرب العالمية

1- محمد عبدالعزيز ، أيمان عطية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية، ص56، 2010.

2- خليل أسماعيل ابراهيم، واقع السياسة المالية في العراق، جامعة بغداد، مجلة دنانير، عدد10، 2017.

الثانية كما أن المفكرون استمروا في وضع هذه النظريات حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن هذه النظريات[1]:

- **نظرية أدم سميث:**

ينتمي أدم سميث إلى المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وفي كتابه ثروة الأمم كان أول من بدأ بالحديث عن مشكلة التنمية الاقتصادية وبالرغم من أنه لم يستطيع أن يقدم شكل متكامل للنظرية إلا أن الدين لحقوا به قد استطاعوا استكمال نظريته التي أصبحت لها سمات مهمة منها :

أ- الأمور الاقتصادية تسمح بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي عليها وهو ما يعني أن الأنظمة الاقتصادية أنظمة طبيعية قادرة على أن تحقق التوازن بشكل تلقائي مما يجعل كل فرد هو المسئول الأول عن سلوكه ومراعاة مصالحه مما يقوده إلى الرشادة والبحث عن السبل الذي يمكن من خلالها تعظيم ثروته وبالتالي فقد كان أدم سميث يرى عدم ضرورة تدخل الدولة في التجارة والصناعة حتى يسود مناخ الحرية الاقتصادية بدلا من تدخلها الذي يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية.

ب-تقسم نظرية أدم سميث أيضا بتقسيم العمل لأنه يعتبر العامل الأساسي الذي يؤدي إلى بلوغ الأهداف والنتائج اللازمة لوجود تنمية اقتصادية.

ت- من سمات وضروريات التنمية الاقتصادية أن يكون هناك تراكم لرأس المال وهو لابد له أن يسبق تقسيم العمل وذلك لأن الادخار يسبق الاستثمار حيث أن قدرة الأفراد على الادخار تأتي أولا ثم يتم استثمار هذا الادخار في اقتصاد الدولة الوطني.

- **نظرية جون ستيوارت ميل[2]:**

تقوم نظرية جون ستيوارت ميل في التنمية الاقتصادية على أن العمل والأرض ورأس المال هم وظائف التنمية حيث أن الأرض والعمل هما عناصر الإنتاج الرئيسية كما بعد رأس المال تراكم سابق لإنتاجية العمل حيث أن معدل تراكم رأس المال قائم على وجود توظيف للعمالة يشكل يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي لتحقيق أرباح لابد من وجود عمالة منتجة، وتقوم هذه النظرية على عدد من السمات وهي:

1- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، ص56، دار الاوائل، الاردن، 2007.

2- أوشين سمية، نظريات التنمية الاقتصادية ، ص44، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، العراق، 2014.

أ- ضرورة التحكم في النمو السكاني من أجل حدوث التنمية الاقتصادية.

ب- وجود نسبة عالية من الربح يعتمد على التكلفة التي يتضمنها عنصر العمل وبالتالي كلما ارتفعت الأرباح دل ذلك على وجود انخفاض في أجور العمال

ت-تتراجع معدلات الأرباح مع وجود زيادة سكانية وقلة الأرض الزراعية حيث تحدث زيادة سكانية تفوق رأس المال التراكمي مما يسبب حالة من الركود .

ث-يقتصر دور الدولة في نظرية جون ستيوارت ميل عند حد أدنى من التدخل يكون بهدف إعادة توزع ملكية الوسائل الإنتاجية[1].

2- مقومات حدوث التنمية الاقتصادية:

هناك عدد من المقومات التي من الممكن أن تؤثر على قرارات الإنتاج وبالتالي تسهم في حدوث التنمية الاقتصادية في العراق، نذكر منها[2]:

- وجود الإدارة السياسية التي تتميز بالكفاءة ولها القدرة على فرض القانون لكي تقوم بتبني برامج إصلاحية يمكن من خلالها الوصول إلى التنمية الاقتصادية.
- توافر الخبرات وأصحاب الكفاءات لوضع استراتيجيات حدوث التنمية.
- إعادة هيكلة شكل الاقتصاد القومي بشكل يسمح بدور أكبر للقطاع الخاص لكي يقوم بمساعدة القطاع العام في إدارة النشاط الاقتصادي في العراق .
- البدء في تبني سياسات للتنمية تكون قائمة على التوافق بين الأوضاع الداخلية في الدولة والمتغيرات الخارجية التي تؤثر عليها .

ثالثاً: دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية:

1- محمد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، ص23، جامعة الاسكندرية، 2000.

2- ثامر عبدالعالي، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات أصلاحه، كلية الادارة والاقتصاد ، جماعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادي، مجلد 7 ، العدد1، ص46، 2017.

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى خلق وتجميع الموارد وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة ، فالتنمية ورأس المال توجد بينهما علاقة متداخلة ومترابطة وبالتالي لا يمكن إن تحدث تنمية بدون رأس مال ، ويلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في توفير رأس المال لأجل النهوض باقتصاديات الدول ، إذ إن دوره يتوقف على مدى فعالية وتطور هذا القطاع علماً إن هذه الفعالية تسهم على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية ، إلا إن الكثير من الدول ومنها الدول فيها العربية لم يتوفر فيها المناخ الجانب لتلك الاستثمارات والسبب يعود باختصار شديد إلى عاملين مهمين الأول المخاطر القطرية والثاني بأن اجتذاب الاستثمار يرتبط بمجموعة عوامل أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي ومدى فعالية القطاع المصرفي في تقديم التسهيلات المصرفية[1].

ويبرز دور المصارف في النشاط الاقتصادي باعتبارها احد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي من خلال تسهيل المعاملات الاقتصادية والمعاملات المالية ، كما إن المصارف التجارية تلعب دوراً بارزاً في تمويل عمليات الاستثمار العام والخاص ، فإلى جانب قبولها ودائع القطاعين العام والخاص ومساهمتها المباشرة في شراء أسهم وسندات الشركات المحلية وشهادات الإيداع وغيرها ، فأنها تقوم أيضا بممارسة دورها الرئيسي في تمويل عمليات الاستثمار من خلال ما تقدمه للاقتصاد القومي من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة لجميع القطاعات العاملة في الدولة, كما تقوم المصارف التجارية بتمويل عمليات إقامة المشاريع الاستثمارية التي لها مردودات وعائدات مرتفعة وتوفير القروض اللازمة التمويل نفقات القطاع الصناعي بشكل عام من حيث تمويل الاستثمار في الموجودات الثابتة للمصانع العاملة من بناء وآلات ووسائل نقل إضافة لتمويل شراء المواد الخام وتمويل رأس المال الكافي لعمليات التشغيل[2].

ويقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق القطاع البنكي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية كالبنية التحتية وبناء المرافق العامة في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتتم مقابله هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق القروض من البنوك، فهناك الاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها من المؤسسات والشركات والأفراد عن طريق سوق المال وإصدار السندات وغيرها من

1- حيدر يونس، الفكر الحديث في السياسيات الاقتصادي،ص283، ط1 ، مركز كربلاء لدراسات والبحوث، العراق، 2015

2- عبدالمطلب عبدالحميد، الاصلاح المصرفي، ط1، ص90، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2013.

المعاملات البنكية، حيث تقوم المصارف بأشكالها المختلفة (التمويل وتقديم تسهيلات طويلة وقصيرة الأجل) [1].

وتعتبر المصارف أداة من الأدوات الاستثمارية، حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية(قروض، أسهم، سندات) وتقوم البنوك بدورتين رئيسين أسهما في دعم التنمية الاقتصادية ،دور تمويلي، عبر شراء بعض الأسهم وإدخالها في محافظ استثمارية وقروض بما يتوافق مع سياساتها الاستثمارية دور استثماري، أي تقوم بإعداد دراسات الجدوى لتمويل مؤسسات القطاع المصرفي لعب دورا كبيرا في إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لدعم المشاريع التنموية حيث أصبحت البنوك من أعمدة الاقتصاد الوطني وأسهمت في رفع إنتاجية العمل البشري وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: مؤشرات تطور القطاع المصرفي في العراق للمدة (2012 - 2022)

يوضح الجدول ادناه المتغيرات التي تعبر عن النمو وتطور القطاع المصرفي وهي الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي ورؤوس أموال المصارف ومجموع الودائع للفترة من 2012 الى 2022 بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزي العراقي وكما هو موضح (بمليون دينار عراقي):

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الائتمان المصرفي	رؤوس أموال المصارف	المجموع الكلي لودائع المصارف

1- محمد جموعي قريشي، الوضعية النقدية او مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ص123 ، العدد6 ، 2008.

2- محمد عبدالعزيز، عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر،ط1،ص73، 2007

2012	254,225,491	67802041.17	4763464.667	57,744,721.00
2013	273,587,529	75602722.75	6619059.5	64,966,311.33
2014	266,332,655	86274865.42	8540450.083	68,327,192.42
2015	194,680,972	81353574.25	9667480.25	66,767,789.33
2016	196,924,142	71976185.33	10674258.5	62,733,283.33
2017	221,665,710	66943212.33	13282311.33	63,370,014.67
2018	268,918,874	64410480.08	14782498.08	70,355,372.83
2019	276,157,868	65793418.92	15183712.92	78,807,535.58
2020	215,661,517	68678453.5	16434041	79,616,048.33
2021	301,152,819	78042860.5	17196577.42	88,920,114.08
2022	317,327,107	53573185.75	3352531.167	99,920,114.08

المصدر: البنك المركزي العراقي، بيانات إحصائية واقتصادية، موقع البنك المركزي.

ومن خلال الجدول يتضح تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة 2012-2022، فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من (254,225,491) مليون دينار عام 2012 إلى (268,918,874) مليون دينار عام 2018 وإلى (317,327,107) مليون عام 2022..

وبالنسبة لحجم الائتمان المصرفي الذي يتضمن بدوره كلا من الائتمان النقدي والائتمان التعهدي فقد تطور بدوره خلال المدة المبحوثة ولكن بالرغم من ذلك فهو دون المستوى مقارنة بالودائع المصرفية لدى المصارف التجارية، ويرجع ذلك إلى سياساتها الائتمانية المتحفظة معززة بمخاوف المخاطر الائتمانية للمقترضين.

وبالنسبة لتطور قيمة رأس المال المدفوع خلال الفترة 2012-2022 ، يلاحظ تزايد حجمه من (4,763,464.667) مليون دينار عام 2012 ليصل إلى (14,782,498.08) مليون عام 2018 نتيجة للتحسن النسبي في الأوضاع الأمنية للعراق ليصبح (33,525,311.67) مليون دينار عام 2022.

وهناك تزايد واضح بالنسبة مجموع الودائع ، فبعد أن كان في عام 2012 يبلغ (57,744,721.00) و وصل الى (70,355,372.83) في عام 2018 حتى يصل الى (920,114.0899,) في نهاية عام 2022.

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

1- ضرورة تنويع مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العراق ومن بينها التمويل المصرفي الذي يعد اهم عناصر لتمويل

2-يعد القطاع المصرفي أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة كما انه يساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية حاجات التنمية المحلية.

3- تؤدي المصارف دوراً كبيرا في تمويل عجز الموازنة وذلك من خلال جذب الودائع واستثمارها وتوفيرها كسيولة نقدية للمقترضين وللمصارف دور في

منح الائتمانات وتمويل المشاريع من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية.

4- ضعف ومحدودية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي من خلال تمويل المشروعات التنموية بسبب عدم توفر التمويل اللازم من الحكومة مما أثر سلبا على نشاطاته ومنها دعم القطاع المصرفي في العراق.

ثانياً: التوصيات:

1- قيام المصارف بمنح تسهيلات وحوافز ذات الاجل الطويل للمشاريع التي ينطبق عليها تصنيف التنمية.

2- انشاء شركة لضمان تمويل القروض والتي ستساهم بشكل كبير على تشجيع القطاع المصرفي في التوسع في تمويل المشاريع كون هذه الشركة ستقلل المخاطر الناجمة عن طول اجل التمويل.

3-ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية والاهتمام بزيادة استثمارات القطاع الخاص في العراق من أجل إحداث التنمية.

4- وجوب خفض الاعتماد على الاقتصاد الريعي والوقود, نظراً لتذبذب أسعاره في الأسواق العالمية حتى لا يؤثر على الاقتصاد الوطني العراقي.

قائمة المصادر:

1-ابو طير نبيل، المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة باجي مختار، 2011.

2-ازهار عبد صبار , أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000 – 2012) , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد 11 , المجلد 3 , 2013

3-اسماعيل ابراهيم عبد الباقي , إدارة البنوك التجارية , الطبعة الأولى , دار غيداء للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , 2015 .

4-أوشين سمية، نظريات التنمية الاقتصادية ، ص44، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، العراق، 2014.

5-ثامر عبدالعالي، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات أصلاحه، كلية الادار والاقتصاد ، جماعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادي، مجلد 7 ، العدد1، 2017.

6-حليمة ناجي , دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية , رسالة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , الجزائر , 2015

7-حيدر يونس، الفكر الحديث في السياسيات الاقتصادي، ط1 ، مركز كربلاء لدراسات والبحوث، العراق، 2015

8-خالد أمين عبدالله، ادارة النشاطات المصرفية المحلية والدولية ، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

9-خليل أسماعيل ابراهيم، واقع السياسة المالية في العراق، جامعة بغداد، مجلة دنانير، عدد10، 2017.

10- راوية عمراني، دور القطاع المصرفي في تحقيق نمو اقتصادي، شهادة ماستر، علوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة. سنة 2014

11- سالم محمود عبود، تقويم اداء المصارف التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي ، دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادي، العدد5 ، المجلد3، 2022.

12- صادق راشد الشمري , إدارة العمليات المصرفية : مداخل وتطبيقات , الطبعة الأولى , دار اليازوري العلمية , الاردن , 2014

13- صالح الصالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر للنشر، ط1 ، 2006.

14- عبد السلام محمد خميس , محمد عبد الوهاب العزاوي , نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي , الطبعة الأولى , الذاكرة للنشر والطباعة , بغداد , 2014.

15- عبدالمطلب عبدالحميد، الاصلاح المصرفي، ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2013.

16- علي حسين نوري , أثر حقوق المساهمين على ايراد الخدمات المصرفية حالة دراسية من المصارف – العراقية , مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث ,العدد 1 , المجلد 4 , 2018

17- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، ط1، القاهرة، 1980.

18- كمال بكري ، مبادئ الاقتصاد، ط1، الدار الجامعية، بيروت، 2011.

19- لطيفة محمد سليمان، اثر التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات التجارية ، السودان، 2010، متاح على الموقع الالكتروني، .

20- محمد الصيرفي , ادارة العمليات المصرفية العادية –غير العادية الالكترونية , الطبعة الاولى , دار الفجر – للنشر والتوزيع , القاهرة , 2016

21- محمد جموعي قريشي، الوضعية النقدية او مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد6 ، 2008.

22- محمد عبدالعزيز ، أيمان عطية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية، 2010.

23- محمد عبدالعزيز، عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.

24- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار الاوائل، الاردن، 2007.

25- هدى هلال حسين، دور الجهاز المصرفي غي تقليص عجز الموازنة الاتحادية العراقية باستخدام حوالات الخزينة، دبلوم عالي، جامعة بغداد ، 2018.